## بسم الله الرحمن الرحيم

# النشرة الدورية لبنك السودان المركزي رقم (2) يونيو 2010م

#### Central Bank of Sudan Public Information Note No. (2) (June 2010)

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي اساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف، وهي تعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى وتحقيق الاهداف النموية في السودان"

### 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

تفيد البيانات الصادرة حديثاً الى امكانية تحقيق الصين والهند معدلات نمو اقتصادى تصل الى 9.5% و8% على التوالى في العام 2010م، وبالتالى هناك توقعات تشير الى امكانية قيادة اسيا لعملية التعافى من الازمة المالية العالمية، هناك تحسن في مؤشرات البورصات العالمية وارتفاع ملحوظ في معظم اسعار السندات والسلع تدلل على التعافى من الازمة، وما زالت مشكلة تنامى الدين العام في اوروبا على غرار ازمة اليونان واسبانيا والبرتغال لم تبرح مكانها، وانعكس ذلك على سعر اليورو في الاسواق العالمية والذي شهد انخفاضاً متالياً يتوقع ان يتعادل مع الدولار في العام القادم، ولذلك لجأت معظم صناديق التحوط والبنوك المركزية الى تحويل ارصدتها الى سلة من العملات باعتبار الدولار المكون الاساسى فيها حسب اتجاهات التغير في اسعار الاسترليني واليورو خلال النصف الاول من هذا العام.

استجاب اليوان الصينى للانخفاض فى اليورو والاجراءات المتخذة لتحول الصين الى نظام سعر صرف اكثر مرونة، بالرغم من التوقعات بانخفاض الصادرات الصينية الى الاسواق العالمية وارتفاع الواردات الصينية من الاسواق الخارجية بسبب ارتفاع اليوان مقابل العملات الرئيسية، الا ان البيانات الصادرة تؤكد ارتفاع الفائض التجارى فى الصين لشهر يونيو لاكثر من 20 بليون دولار، وبالتالى يمكن ان ترتفع احتياطات النقد الاجنبى التى فاقت 2.5 ترليون دولار (اكثر من 60% منها بالدولار نقداً وسندات وباقى النسبة سلة من العملات الرئيسية العالمية والذهب) مما يعقد من مشكلة سيطرة الصين على السندات الامركية، فقد نمت احتياطيات النقد الاجنبى بمعدل 0.29% فى النصف الاول من هذا العام (نهائة

يونيو 2010) وهو ادنى معدل يتحقق منذ 11 عاماً مما يدلل على ان نظام مرونة سعر الصرف المتبع يمكن ان يؤدى الى تقليص احتياطيات النقد الاجنبي الصينية .

وبالرغم من ان الاقتصاد الصينى مايزال يسجل فائضاً كبيراً في الحساب الجارى وبالرغم من التوقعات بان تؤدى المرونة المقررة لسعر اليوان الى تقليل الفائض التجارى الصينى في المدى البعيد، الا ان الصادرات الاسيوية بصفة عامة ليست مرنة تجاه التغييرات في سعر الصرف وتحدد تنافسيتها امكانياتها الواسعة في المنافسة بسبب انخفاض تكلفة الانتاج بسبب توفر العمالة الرخيصة واتجاهات التصنيع من اجل التصدير حسب الميزات النسبية ووفرة عناصر الانتاج.

شكل عجز الموازنة العامة للدول محور الاهتمام في اجتماعات قمة الشانية وقمة العشرين التي انعقدت موخرا واحتدم الجدل بين اهمية النمو واستدامة عجز الموازنة . ففي حين نادت عدد من الدول بضرورة الاسراع في تقليل عجز الموازنة الناتج من الدعم الكبير لاطفاء اثر الازمة المالية العالمية ومن بينها دول كالمانياحيث ترى ان هناك ضرورة لتقليل العجز بعد ان بلغ نسب مخيفه ربما تصل الى 120% كتسبة من الناتج المحلي الاجمالي مجلول عام 2015 في الدول المتقدمة بزيادة 40% من مستواه الان، بينما يرى اخرون ومن ضمنهم الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ان الوقت لا يزال مبكرا للاسراع بتقليل العجز وذلك لاهمية العجز في الاسراع بمعدلات النمو خاصة في الدول المتقدمة و اي تقليل للعجز في الدول المتقدمة من شأنه ان يحدث اثر سيئا للدول الاقل نموا وذلك لان تقليل انفاق الدول المتقدمة من شأنه ان يحدث اثر سيئا للدول الاقل نموا وذلك لان تقليل انفاق الدول المتقدمة من شانه ان محرات الدول النامية وتحاولها الخارجيه .

وبالنظر لمعدلات التضخم لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان في يونيو 2010م: السعودية (5.5%)، الصين (3%) ، الامارات العربية (1.3%)، كوريا (2.8%)، اليابان (0.9%)، مصر (10.5%) ، الهند(11%)، عليه هناك اتجاه عام لارتفاع التضخم لدى شركاء التجارة الخارجية وبالتالي يتوقع ان يرتفع معدل التضخم المستورد في السودان تباعاً، عليه لابد من اجراءات وتدابير تحد من التضخم الداخلي .

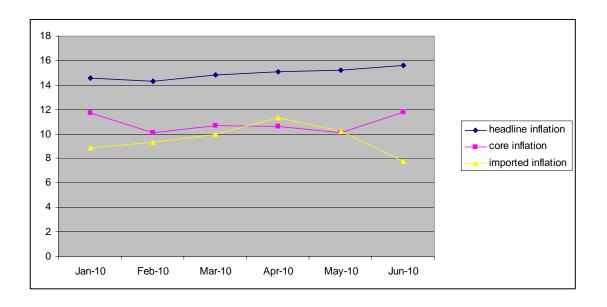
# 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

## (1) التضخم:

شهد التضخم الكلى ( Headline Inflation) ارتفاع طفيف من 15.2% في شهر مايو الي15.6% في شهر يونيو ويعونيو التضخم الكلى ( Headline Inflation) ارتفاع طفيف من 15.2% في شهر مايو الي 15.6% في شهر يونيو ويعونيو التضخم المستورد ( Imported ويعرب في السلع الضرورية ،وانخفض التضخم المستورد (

(Inflation)من 10.2% في شهر مايو الي 7.8% في شهر يونيو ، وارتفع التضخم الاساسي (Inflation) من 10.1% في شهر مايو الي 11.8% في شهر يونيو وذلك لارتفاع بعض اسعار السلع غير الضرورية. يعتبر التوسع النقدى عن طريق الضخ السيولي وتسهيل السياسة النقدية وانخفاض سعر العملة الوطنية اهم مصادر التضخم في السودان، ولذلك جاءت سياسات البنك المركزي السارية حالياً لتخدم اهداف الاستقرار الاقتصادي ولتحد من التضخم .

الشكل رقم (1) التضخم العام، التضخم الاساسى، والتضخم المستورد يناير 2010م الى يونيو 2010م



نتيجة لضعف قاعدة التصنيع التى جعلت الاقتصاد يستورد تقريباً اى شيء من الخارج اصبح الاقتصاد اكثر اعتماداً على الاستيراد حيث تستورد معظم السلع الاستهلاكية الزراعية فى بلد يمكن ان يكون سلة غذاء العالم، ولذلك لابد من سياسات ترشد الاستيراد وتعمل على توطين الصناعة وتقوية البنيات التحتية من اجل النهوض بالقطاعات الانتاجية الحقيقية (الزراعة والصناعة)، وذلك لتقليل الطلب على النقد الاجنبي وهو السبب الجوهري لارتفاع سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم.

#### (2) عرض النقود:

بلغ عرض النقود بنهاية يونيو 2014 مليون جنيه مقارنة ب 31030 مليون جنيه في مايو بمعدل نمو تراكمي 31.7 % من النسبة المستهدفه في معدل النمو الاسمي لعرض النقود 28.9% (بنهاية ديسمبر 2010م) كهدف وسيط. قرر البنك المركزي استعادة ودائعه طرف البنوك التجارية حسب تواريخها اعتباراً من الشهر الحالى ، واتخذت اجراءات تقشفية شملت رفع الاحتياطي النقدي القانوني من 8% الى 11% (بالعملة المحلية والاجنبية )، ولتحجيم تنامي الكلة النقدية جاءت سياسات البنك المركزي السارية حالياً لتخدم اهداف الاستقرار الاقتصادي وتحد من التضخم وتحقق استقرار سعر الصرف .

عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه يناير 2010م الى يونيو 2010م

				monetary	money in	bank		money	cumulative
	NFA	NDA	revaluation	base	circulation	reserves	multiplier	supply	growth
Jan-10	-5172	10065	7744	12636	8251	3886	2.21	27934	1.5
Feb-10	-5577	11017	8493	13789	8832	4620	2.05	28314	3.9
Mar-10	-5563	10740	8366	13543	8010	5127	2.22	30132	6.4
Apr-10	-4982	10643	8368	14028	8309	5264	2.22	31099	9.8
May-10	-5327	10758	8451	13881	8116	5252	2.23	31030	9.6
Jun-10	-5877	11615	9000	14738	7945	5941	2.13	31356	10.7 <sup>1</sup>

المصدر: بنك السودان المركزي

يلاحظ تدامى عرض النقود خلال النصف الاول من هذا العام بمعدل 7. 13% اعلى بمعدل 7. 30% من المستوى المستهدف، ويرجع السبب فى ذلك الى مضاعفة الاحتياطيات من 3886 مليون جنيه يناير 2010م الى 1941 مليون جنيه نهاية يونيو 2010م، ومازالت العوامل المؤثرة على عرض النقود بمستويات عالية فقد ارتفعت صافى الاصول المحلية الى 11615 مليون جنيه مقارنة بمستوى -5877 مليون جنيه لصافى الاصول الاجنبية ثما يدلل على ان اثر ضغوط ميزان المدفوعات قد انعكست على النمو النقدى فى البلاد . ولذلك اتبع البنك المركزي سياسات نقدية انكماشية للسيطرة على النمو النقدى من ناحية ولتعقيم الاثار السالبة لموقف القطاع الخارجي من ناحية اخرى.

#### (3) سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدي بنك السودان المركزي من 2.26 في نهاية مايو الي 2.35 بنهاية يونيو ، بينما ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 2.7879 بنهاية شهر مايو الي 2.89133 بنهاية شهر

1 مستهدف

يونيو. وتشير التوقعات الى انحسار المضاربات في السوق الموازي نتيجه للاجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتحجيم عمليات المضاربة بالدولار في السوق .

سعر الصرف ىناىر 2010م الى يونيو 2010م

	Jan-10	Feb-10	Mar-10	Apr-10	May-10	Jun-10
Indicative exchange rate	2.3	2.29	2.2968	2.29	2.33	2.4299
Bank of Sudan rate	2.23	2.23	2.2281	2.224	2.26	2.36
Parallel rate	2.66	2.67	2.67	2.7	2.8	2.81
Black market premium	14%	14%	14%	15%	17%	14%

المصدر: منك السودان المركزي

وقد حدد بنك السودان المركزي تعاملات البنوك في النقد الاجنبي بفروع محددة لايتجاوز عن اربعة فروع للمصارف الكبيرة وعدد اقل للمصارف الاخرى ، كما ويقوم البنك المركزي بتفعيل الرقابة على المصارف في مجال النقد الاجنبي وسحب كافة ودائعه لدى المصارف التي يحل اجل سدادها باستثناء الودائع الاسعافية الممنوحة لبعض المصارف .

#### (4) التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:

واصل بنك السودان المركزي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفير التمويل للقطاعات الاتاجية حسب السياسة التمويلية للعام 2010م، ويتوقع ان تشهد الفترة القادمة تحسناً ملموساً في اداء قطاعي الزراعة والصناعة .كما اتخذت تدابير أخرى لمعالجة الديون المتعثرة طرف البنوك التجارية ، فقد الزم البنك المركزي البنوك التجارية بالدخول في برامج لتحديد مخصصات الديون الهالكة (المعدومة)، والتشديد على التأكد التام من سلامة تقييم الاصول المالية المرهونة للبنوك كضمانات، ومتابعة المتعثرين قانونياً والزام البنوك بضرورة تحديث سجل الممولين والحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي في منح التمويل، ومن المتوقع ان تحقق كل هذه الاجراءات قدراً عالياً من تقليل الديون الهالكة الى اضيق نطاق في كل بنك على حدة.

ويعكف البنك المركزي حالياً على تنفيذ مقررات بازل-2 ، وتبذل جهود مكثفة للاشراف والرقابة المصرفية للتأكد التام من التزام البنوك والصرفات بتوجيهات البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي والتاكد من توفير التمويل للقطاعات الانتاجية لضمان تسريع النمو الاقتصادي في البلاد .

,

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> non performing loans (NPL)

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> collaterals

لتفعيل الضبط المؤسسى للمصارف اصدر بنك السودان المركزي منشورا الزام فيه الجمعيات العمومية ومجالس الادارات بالبنوك التجارية بضرورة عقد ما لايقل عن50%من اجتماعاتها بداخل السودان (مقر المصرف) مع مد بنك السودان بالموضوعات التي تعرض على الجمعيه العمومية كما منع الجمع بين رئاسة مجلس ادارة وعضوية مجلس ادارة مصرف اخر و اشترط حصول رئيس مجلس الادارة على مؤهل جامعي والايتم ترشيح اى شخص تم حظره بواسطة بنك السودان المركزي الا بموافقة مسبقة شريطة ان تمر ثلاثة سنوات من تاريخ العزل .

وفيما يتعلق باتفاقيات الادارة اشترط على المصارف ذات المساهمة الاجنبية ان تكون الجهة مقدمة الدعم طرفا ثالثا وليس الجهة الاجنبية المساهمة في المصرف المحلى مشددا على ضرورة التزام الجهة الداعمة بالصلاحيات المخولة لها بالاتفاقية وعدم التدخل في العمل التنفيذي خاصة في مجال التمويل والاستثمار والتصديق على العمليات.

## رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات – شهر مايو 2010 :

مليون جنيه

النسبة %	اجمالى	اجنبي	محلي	القطاع
9.4	1838.9	6.5	1832.4	الزراعة
10.1	1970.9	535.6	1435.3	الصناعة
2.1	400.9	65.1	335.8	الصادر
5.4	1052.5	39.3	1013.2	النقل والتخزين
15	2936.2	262.8	2673.5	التجارة المحلية
15	2935.0	1412.8	1522.2	الوارد
43.0	8388.6	990.9	7397.6	اخري
100	19522.9	3313.0	16210.0	الجموع

المصدر: بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول اعلاه ان القطاعات المنتجة لم تتحصل على تمويل كافى وهذا يبرهن ضائقة الانتاج الزراعى والصناعى ولذلك جاءت توجيهات البنك المركزي في السياسة التمويلية للعام 2010م لتحفيز التمويل لهذه القطاعات عبر حزمة من الاجراءات بدون تحديد لسقوف ائتمانية او تدخلات ادارية تعبر عن تراجع من سياسة التحرير الاقتصادي ومن المؤمل ان

تسهم عمليات ما بين البنوك والضخ السيولي في توسيع قاعدة التمويل وتؤدى الى تشجيع الانتاج الزراعي والصناعي من نهانة العام .

#### (5) عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية:

بلغ الحجم الكلى لاصدارات شهادات شهامة 8795.63 مليون جنيه في 22 يونيو 2010 ، حيث بلغت نسبة تعامل الاجانب في قطاع البنوك التجارية 45.0% ، و قطاع المؤسسات والصناديق بنسبة 0.13% ، كما بلغت النسبة الكلية للاجانب 0.58%، وكان العائد السنوي من واقع السوق لعدة اصدارات يتراوح ما بين 13.15% الى 21.98%.

فيما بلغ الحجم الكلي لاصدارات شهادات صرح 2154.40 مليون جنيه في نفس الفترة، وحققت نسبة الاجانب في قطاع المؤسسات والصناديق 7.24%، بينما سجل بنك السودان ادني نسبة بلغت 0.0%. كما بلغت نسبة الكلية للاجانب 12.31%. وبلغ متوسط العائد السنوي 16%.

ارتفع مؤشر الخرطوم لسوق الأوراق المالية من 2362.67 في شهر مايو الي 2371.51 بفارق 8.84 نقطة ، وهذا يشير الي تحسن اداء سوق الاوراق المالية وأرتفعت الأسهم المتداولة في قطاع البنوك من 5624385 في مايو الي 87506544 في يونيو . و ارتفعت الأسهم المتداولة من 2052208 الي 191015 سهماً ، في حين أرتفع حجم التداول في عدد الصكوك من 101574361 الي 1015781355 كم أورتفعت العقود المنفذه من 605 في أبريل إلى 646 عقدا في يونيو . وأهم القطاعات المدرجة : البنوك، التامين ،القطاع التجاري ، القطاع الصناعي ، القطاع الزراعي ، قطاع الصناديق ، قطاع الشهادات ، قطاع الاتصالات ، القطاعات الأخرى .

يجرى التنسيق حالياً بين البنك المركزى ووزراة المالية لضمان استمرارية نشاط سوق الاوراق المالية كمصدر هام لتمويل الموازنة العامة للدولة من جهة واداة رئيسية لادارة السيولة وتحقيق اهدف السياسة النقدية من جهة اخرى، وبالتالى يتوقع ان تقيم الارباح الفعلية التى تحققها مكونات الشهادات والتحقق من مناسبتها للارباح الموزعة لحملة الشهادات مع مراعاة تناسب العائد الكلى مع معدلات التضخم والتغييرات التى تحدث في اسعار الصرف.

#### منحنى العائد على الادوات الاستثمارية

مؤخراً تم تطوير منحنى العائد على الاوراق المالية (شهامة -شهاب -صرح) في البنك المركزي وهو عبارة عن رسم بياني يوضح العائد على الادوات الاستثمارية خلال عمرها الزمنى حتى تاريخ استحقاقها ويتم اعداده وفقا لموشرات اسواق المال والعائد المتوقع على الاداة الاستثمارية ويهدف الى مساعدة المستثمرين على ادارة استثماراتهم في الاوراق المالية وفق رؤية واضحة اعتمادا على قيمة الاوراق المالية وفقاً لاسعار السوق و السعر العادل وبالتالى ، يساعد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما ويعتبر مؤشر من المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على رسم السياسات الاقتصادية.

1/ العائد بسعر السوق: - متوسط العائد المرجح علي الورقة المالية علي حسب الاسعار السائدة في السوق.

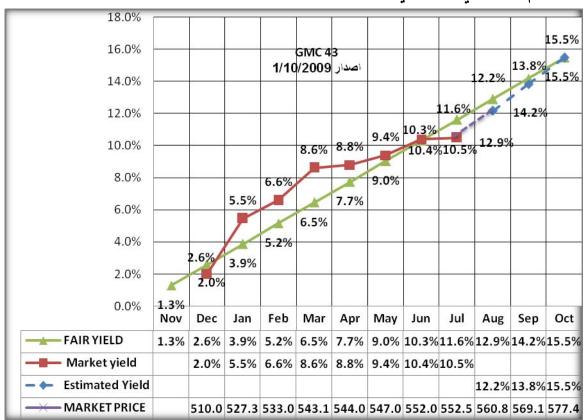
2/ العائد بالقيمة العادلة: يمثل متوسط العائد المتوقع للورقة المالية من واقع نشرة الاصدار

3/العائد المتوقع: ويمثل الفرق مابين متوسط العائد المتوقع ومتوسط عائد الشهادة بسعر السوق مقسوما على ما تبقي من عمر الشهادة ويتم استخدام الناتج في ايجاد عائد الورقة المتوقع في الفترات المتبقية من عمرها . 1/ منحني العائد على شهادات شهامة: منحني العائد على شهادات شهامة ( 42)اصدار 42/7/1 ( 62) شكل رقم (3)



يلاحظ ارتفاع العائد بسعر السوق في اول تداول للشهادة بمعدل 6% ، بينما السعر العادل في حدود 3.9% ويستمر العائد بسعر السوق في مستويات اعلى من السعر العادل حتى يحقق 12.6% (سعر السوق) في الشهر الثامن من طرحها للتداول مقارنة بمعدل 10.3% (السعر العادل)، وذلك بمعدل 552 جنيه للشهادة، ويقل العائد بسعر السوق في ابريل عن العائد العادل بمقدار 1.6%.

الشكل رقم (4) منحني العائد على شهادات شهامة 43 اصدار 2009/10/1:-

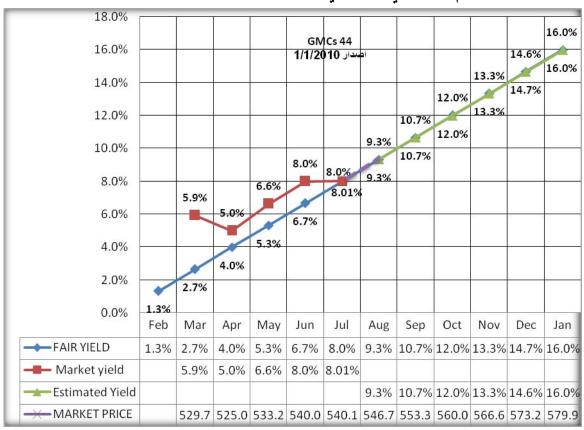


فى هذه الاصدارة يلاحظ انخفاض العائد بسعر السوق العائد بالسعر العادل 2.6% ، ومن ثم هناك ارتفاع فى العائد بسعر السوق بينما العائد بالسعر العائد بسعر السوق مع العائد بسعر السوق بينما العائد بالسعرين عند انتهاء العائد بالسعر العادل ومن ثم ينخفض العائد بسعر السوق وتشير التوقعات الى تقارب العائد بالسعرين عند انتهاء الجل الشهادة وهو سلوك معظم اصدارات شهامة . ومع اقتراب اجل الشهادة يرتفع عائد السعر العادل الى مستويات اعلى من العائد حسب سعر السوق، ويمكن تفسير ذلك باتجاه المتعاملين الى الاحتفاظ بشهاداتهم مع

اقتراب اجل التصفية بالرغم من انخفاض العائد تحسباً لامكانية الحصول على شهادات مصدرة حديثاً ، ويلاحظ هناك توسع كبير في نشاط سوق الاوراق المالية يشمل البنوك والمؤسسات والافراد .

يلاحظ ارتفاع عائد الشهادة في هذه الاصدارة بسعر السوق خلال فترة تداولها من يناير حتى ابريل بنسب متفاوتة مقارنة بعائدها بالسعر العادل بفروقات بسيطة ، وفي ابريل تراجعت اسعار السوق قليلاً حيث تشهد هذه الفترة ترتيبات تصفية الاصدارة ( بتاريخ اول ابريل 2010م) وفي يوليو انخفض العائد بسعر السوق مقارنة بالعائد بالسعر العادل بمقدار 1.1% حيث تشهد هذه الفترة ترتيبات تصفية الاصدارة ( بتاريخ اول يوليو 2010م) .

شكل رقم (5) منحني العائد علي شهادات شهامة 44 اصدار 2010/1/1:-

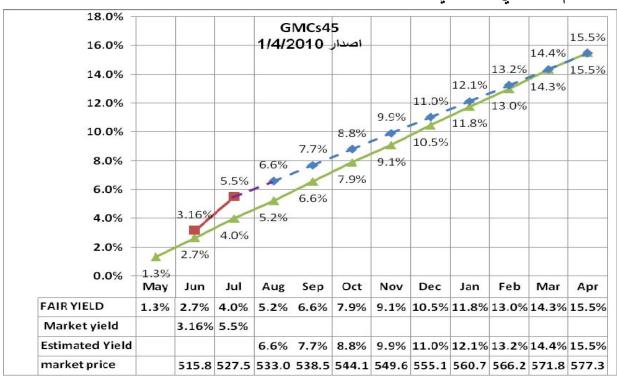


على عكس الشهادة 43 بدات الشهادة 44 بمعدل عائد عالي بلغ حوالي 6% ، ويمكن ان يفسر ذلك بزيادة الطلب على هذه الاصدارة الحديثة نسبياً عند التداول الاولى، وما لبث ان انخفض العائد السوقى الى 5% فى منتصف ابريل، والذي شهد تراجع العائد لعلى كل الشهادات وعاود المعدل في الارتفاع في شهر مايو ، الى ان

تطابق معدل العائد بسعرالسوق مع معدل العائد بالسعر العادل في منتصف يوليو 2010م. ويرجع ذلك الى التحوطات التي اتخذتها بعض البنوك لمقابلة استعادة البنك المركزي لودائعه والخطوات التي اتخذت لرفع الاحتياطي النقدي القانوني من 8% الى 11% لتحجيم النمو النقدي، وبالتالي تتهيأ لتوفير السيولة عن طريق تسييل بعض الاوراق المالية .

يعتبر الطلب على هذه الورقة عند التداول في مارس أعلى نسبياً وانعكس ذلك على عائدها بسعر السوق والذي تجاوز عائدها بالسعر العادل بنسبة كبيرة ويعزى ذلك لقلة المعروض. وعكست الفترة من ابريل الى يونيو استقرار للعائد بسعر السوق مقارنة بعائدها بالسعرالعادل وفي يوليو انخفض الفارق الى ان يتعادل مع اقتراب اجل الشهادة .

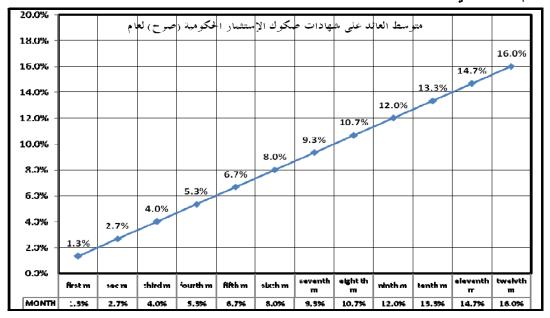
شكل رقم (6)منحني العائد على شهادات شهامة 45 اصدار 2010/4/1 :-



بدات الشهادة 45 بمعدل عائد 3.16% (سعر السوق) في شهر يونيو مقارنة بعائد قدره 2.7% (السعر العادل) من ثم واصلت في الارتفاع حتى 5.5% في شهر يوليو وهو معدل عائد يفوق القيمة العادلة للشهادة ب1.5%

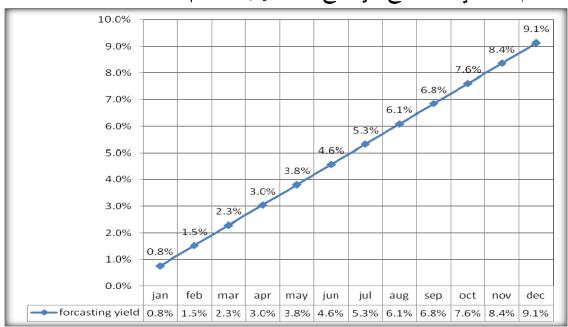
ويعزي ذلك الي تزايد الطلب على الشهادة عند طرحها للتداول في يونيو والتي شهدت اعلى معدلات تداول مقارنة بالشهادات الاخري في هذا الاسبوع .

شكل رقم (7) منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية:



تحقق شهادات صرح عائد سنوى ثابت 16%، ولا يتم طرحها في السوق الثانوية الا عند تحقيقها نسبة أكثر من 50% من الاعيان (الاصول) التي تدرج كمكونات للشهادة ، وتمثل مصدر هام لتمويل العديد من مجالات الانفاق العام في الدولة ، وهي مضمونة العائد ويلجأ اليها كثير من المستثمرين.

شكل رقم (8)منحني العائد المتوقع على الودائع الاستثمارية بالبنوك للعام 2010:-



من المتوقع ان تحقق الودائع الاستثمارية في البنوك على حسب بياناتها للعام 2010 عائداً يصل الى حوالى 9% بمعدل عائد شهرى 8.8% وذلك بالمقارنة مع عائد سنوى حقيقى 7.8% في العام 2009، ويمثل العائد على الودائع الاستثمارية مصدراً مستقراً لدخل عدد مقدر من المدخرين .

# (6) موقف القطاع الخارجي: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

من خلال توجه الدولة والاهتمام بالصادرات غير البترولية يتوقع ان تتحسن عائدات الصادرات (غير البترولية) وذلك بسبب التوسع في تعدين الذهب والإيثانول، ويتوقع ارتفاع حصيلة الصادرات التقليدية بسبب ارتفاع اسعار اللحوم والمشتقات الحيوانية عالمياً، ويتم التركيز حالياً على الصادرات غير البترولية بشكل رئيسي لتفادى الاثار السالبة للاعتماد على منتج تقدى واحد، وايضاً لتحريك القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الزراعة والصناعة لتوفر فرص عمل وتزيد من الانتاج المحلى وبالتالي تقلل التضخم وتؤدى الى استقرار سعر الصرف. حيث بلغ اجمالي الصادرات لشهر مايو 558 مليون دولار منها 509 مليون دولار صادرات بترولية و 49 مليون دولار صادرات غير بترولية فيما بلغت قيمة الواردات 833 مليون دولار ليصبح العجز في الميزان التجاري –274 مليون دولار . ويتوقع ان تفوق الصادرات غير البترولية مستوى المليار دولار المحققة في العام السابق . وهنالك تحسن ملحوظ في صادرات الخام من الذهب السوداني حيث بلغت قيمتها 5838 الف دولار لشهر يونيو 2010 ، حيث سجل سعر الجرام من خام الذهب السوداني حوالي 40 دولار لشهر يونيو 2010 م، ويتوقع ان تشهد عمليات التنقيب مزيداً من التنظيم من قبل الجهات ذات الاختصاص مما يؤدى الى زيادة صادرات الخام من الذهب السوداني في الفترة القادمة وبالتالي يساهم في توفير موارد اضافية من النقد الاجنبي .

والله الموفق ،، إدارة البحوث والتنمية